

الفصل السابع : ماهية الدورات الاقتصادية

أولاً: مفهوم الدورة الاقتصادية

في الحديث عن الدورات الاقتصادية والأزمة يقول كينز عندما نتكلم عن حركة دورية نريد أن نقول أنه عندما يتوجه النظام (الاقتصادي) باتجاه تصاعدي (الازدهار) فان القوى التي تحركه تنتمي بشكل تراكمي وتغذي بعضها البعض وشيئا فشيئا تضعف هذه القوى إلى أن تصل إلى الوقت التي تحل محلها قوى تعمل بالاتجاه العكسي أي التراجع (الركود)، وهكذا حتى تزول كل عوامل الازدهار بالنسبة لنا فان الدورة لا تعني فقط هذه القوى الايجابية والسلبية المتعاقبة بل أيضا وجود نوع من الانتظام والفترة الزمنية بين تعاقب هذه المراحل ونوع الازدهار أو الركود ...

من خصائص الدورة أن المرور من فترة الازدهار إلى الركود يأتي بشكل مفاجئ وعنيف في حين أن المرور من الركود إلى الازدهار عادة ما يكون متدرج وسلس .

وصف فريدريك أنغلز المسيرة التي تحكم تطور الاقتصاد الرأسمالي بحسب مراحل الدورة الاقتصادية، وهي المسيرة التي تقود ذلك الاقتصاد، من أزمة إلى أزمة. وأوضح أن الجمود قد يخيم على الاقتصاد سنين طويلة. فتتعلقل القوى المنتجة، وتُبدد كميات كبيرة من المنتجات بسبب الكساد وانخفاض الأسعار وعدم القدرة على التصريف. ثم تنشط حركة الإنتاج وتبادل السلع شيئا فشيئا، وتتسارع تدريجياً حتى درجة الركود و الانكماش، ثم تتحول إلى قفزات تشمل الصناعة، والتجارة، والاقتراض، والمضاربة، وتبدأ بعدها بالتباطؤ والانحدار .

والدورة في الاقتصاد الرأسمالي هي مرحلة من الزمن تبدأ مع بداية أزمة وتنتهي مع بداية أزمة أخرى، مروراً بأربع مراحل أساسية هي: أزمة فانتعاش ونهوض فركود تعقبه أزمة أخرى، وهكذا تتوالى الحركة الدورية لترسم طريق التطور الرأسمالي. والمرحلة الرئيسية فيها هي أزمة فائض الإنتاج، فكل أزمة تكمل الدورة السابقة لها، وتؤدي التناقضات المتراكمة في مسيرة تلك الدورة السابقة إلى الانفجار، بالتالي تؤدي إلى توسع الإنتاج في دورة جديدة تنتهي إلى أزمة تالية. وعلى هذا فالدورة تبلغ ذروتها عندما تبدأ الأزمة التالية في دورة جديدة وهي ما يسمى أزمة فائض الإنتاج.

ثانياً: أسباب الدورة الاقتصادية

تعود دورة الاقتصادية إلى عوامل منتظمة في الاقتصاد الرأسمالي ولنبدأ بمرحلة الازدهار حيث يشهد الاقتصاد تحسن عام وزيادة في مستويات الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة ويقترّب الناتج المحلي الإجمالي من الحجم الأقصى له. وتتسبب زيادة المعروض النقدي الناتج عن حالة التشغيل الكامل

الى ظهور حالة من التضخم العام ويتبع هذا تزداد في أسعار المواد الأولية، وحتى يحافظ صاحب رأس المال على مستوى أرباحه فيقوم بتسريح مجموعة من العمال وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة أو يقوم بالانسحاب من السوق. وبالتالي انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وتترافق هذه المرحلة بانخفاض في الطلب الكلي وبالتالي تراجع في معدلات التضخم أو حتى انخفاض عام في العام للأسعار بسبب نقص المعروض النقدي في السوق، وبسبب الانخفاض في أسعار المواد الأولية يقوم المنتجين بزيادة كميات الإنتاج وبالتالي ارتفاع الطلب على اليد العاملة الرخيصة نسبياً فتتراجع بذلك معدلات البطالة نسبياً ويبدأ الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع فيدخل الاقتصاد مرة أخرى في مرحلة الازدهار وهكذا.

ثالثاً: مراحل الدورات الاقتصادية:

تمر الدورات الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي بثلاث مراحل أساسية فيقوم بالانتعاش ثم الركود ثم العودة إلى النهوض من الركود (الانتعاش).

يخضع الاقتصاد الرأسمالي لقانون التطور الدوري، وتعد الدورة الاقتصادية السمة الملائمة لهذا الاقتصاد، فهو ينتقل من الانتعاش إلى الركود ثم يعود فينهض من ركوده وهكذا تبدأ الأزمة الدورية في الاقتصاد الرأسمالي عندما تظهر فجوة بين إنتاج السلع وتصريفها أي عند وجود فائض سلعي وعدم المقدرة على تصريفه. وهذا بسبب وجود نقود كثيرة مما تسبب في فجوة، وأدت سيطرة رأس المال، والطابع الاجتماعي للإنتاج، في ظل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، إلى إمكان حدوث تباعد حقيقي بين عملية شراء السلعة وبيعها كان من نتائجه فائض الإنتاج الذي يؤدي في اغلب الأحيان إلى إفلاس العديد من المؤسسات الصناعية والتجارية. فالمؤسسة عندما تفقد القدرة على تحويل مخزونها من السلع إلى نقد، تتوقف عن دفع ديونها، ويصاب أصحابها وأصحاب المصارف والمضاربون بالخوف، ويبدأ سباق من أجل الحصول على سيولة، فيطالب الدائنون بوفاء ديونهم أو خدمتها. ويتسابق المودعون إلى سحب أموالهم من المصارف وصناديق الضمان والاقراض فتضطر بعض المصارف إلى التوقف عن الدفع وقد تعلن إفلاسها ويتقلص عرض رأس المال الإقراضي ويرتفع معدل الفائدة.

وكلما ازداد فائض الإنتاج الخفي وضوحاً، حدث تقلص في الإنتاج فيعمد المفلسين من الرأسماليين إلى إغلاق مؤسساتهم، وتلجأ بعض المؤسسات إلى تقليص أعمالها وخفض إنتاجها، أو تقليص أيام العمل الأسبوعية أو ساعات العمل، وقد تغلق بعض «ورشاتها»، وتقل من أنواع المنتجات التي تنتجها.

ولاشك في أن درجة تقلص الإنتاج تتباين في مختلف فروعها، فيكون هبوطه كبيراً عادةً في الفروع التي تصنع وسائل الإنتاج. ومع تراجع الإنتاج وانخفاض كمياته، يقل حجم النقل وتتراجع الأعمال التجارية، وتتكمش التجارة الخارجية ويحدث انخفاض في أسعار السلع وتكون عواقب ذلك وخيمة جداً في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتقف عاجزة أمام المؤسسات الكبيرة التي تملك إمكانيات أفضل لمواجهة الأزمة. وقد

تنتشر البطالة التامة والبطالة الجزئية انتشاراً واسعاً وسريعاً، مع هبوط في مستوى الأجور إلى مادون قيمة العمل، فتزداد معاناة الطبقة العاملة، في حين تتعرض كميات كبيرة من السلع إلى التلف .

وعند بدء الانتقال من مرحلة الأزمة إلى المرحلة التي تليها، يتوقف الإنتاج عن التراجع، ولكنه يترجح حول مستوى الأزمة المنخفض، ويتسارع امتصاص الاحتياطات السلعية، ويتوقف هبوط الأسعار فتستقر عند المستوى الذي بلغته في نهاية مرحلة الأزمة ولا تحدث انهيارات جديدة ذات شأن في الأسواق، ولكن التجارة تبقى ضعيفة، بطيئة الحركة. ويؤدي تقليص الإنتاج وتراجعها في هذه الأثناء إلى انخفاض مخزون السلع فتبدأ الأسواق بالتحسن شيئاً فشيئاً وينشط تصريف السلع فيها، وتحسن أوضاع المؤسسات المالية فيقل طلبها على القروض، وتحسن درجة الثقة بالوضع الاقتصادي فيستأنف المدخرون إيداع أموالهم في المصارف، ويقود ذلك إلى انخفاض معدلات الفائدة في السوق. وهذا يعني أن مرحلة الانكماش هي مرحلة تكيف الاقتصاد الوطني مع شروط الأزمة واستعداده للانتعاش الاقتصادي.

بعد ذلك يبدأ الانتقال تدريجياً، من مرحلة الركود والجمود إلى المرحلة التالية من الدورة وهي مرحلة الانتعاش، ففي هذه المرحلة يبدأ خط الإنتاج والتجارة بالصعود ويقترّب الإنتاج حجماً وكميةً من المستوى الذي كان عليه عشية الأزمة، ثم يتجاوزه، وهذا يعني بدء الانتقال إلى المرحلة التالية من الدورة وهي النهوض والازدهار، ولهذه المرحلة سمات معاكسة تماماً لسمات مرحلة الأزمة ومنها: تزايد الإنتاج لمواجهة تزايد الطلب الفعال، وارتفاع أسعار السلع لزيادة الطلب عليها وتزايد الطلب على قوة العمل وانخفاض عدد العاطلين عن العمل مع ارتفاع في معدلات الأجور.

تتبقى الأزمات عن عمليات عميقة الجذور، ولكن طابع حركتها وأنماطها ترتبط كذلك بأسباب عرضية وثانوية منها: الهلع الذي يصيب رجال الأعمال وأخطاؤهم في تقويم أحوال السوق، والعوامل المؤثرة في النقد وسياسات الحكومات وغير ذلك. مما قد يحدث تغييراً كبيراً في شروط العمل والإنتاج، ويساعد على إدخال تغييرات معينة على مسار الدورة، وهذا ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية. فالاقتصاد الرأسمالي يكرر، دورياً «إنتاج الفجوة» بين العرض والطلب الفعالين، وكلما كانت الفجوة كبيرة، كانت الأزمة أشد، وهي تخرج عن إرادة الأفراد منعزلين، ولكن الدراسة المتأنية لأحوال السوق تفسح في المجال لاتخاذ إجراءات احترازية وقائية وإيقاف نمو الإنتاج في وقت مبكر بالاستناد إلى دلائل معينة، مما يقلص حجم هبوط الإنتاج في أثناء الأزمة. فيغدو منحنى الدورة أكثر سلاسة. إن التحكم بهبوط الإنتاج أو التخفيف من آثاره واستمراره لا يتم بلا ثمن، وهو خفض معدلات النمو في مرحلة الانتعاش